

الإبداع والابتكار في التمويل المصرفي بين الواقع والمأمول

بن منصور نجيم

جامعة تلمسان - الجزائر

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة مجموعة من التطورات والتغيرات الاقتصادية، لاسيما عقب بؤادر انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينيات، وتوجه أغلب الدول نحو اقتصاد السوق؛ أي: عرفت التجارة الدولية انفتاحاً كبيراً؛ فتحررت من القيود التي كانت تقف عائقاً أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛ فأصبح العالم كقرية صغيرة تتفاعل الدول فيه بصورة متكاملة، ساعدها في ذلك (التقدم) الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و(ثورة) الحاسبات الآلية التي أدت إلى سرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء، وبين البنوك والسوق، وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات دون (حواجز أو قيود)؛ مما ساهم هو الآخر في توطيد التشابك والاندماج العالمي.

العولمة المالية هي من مخاض هذه التحولات، كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد العالمي لاسيما خلال العقدَيْن الأخيرين من الزمن؛ أي: أصبحت المنظمات بمختلف أشكالها مجبرة على مواكبة عصر السرعة المشحون بارتفاع حدة المنافسة، الذي فرضته هذه الأخيرة (العولمة)؛ فكان لزاماً على هذه المنظمات العمل على تعزيز قدرتها التنافسية من خلال (الإبداع والابتكار) في منتجاتها حتى تستطيع البقاء.

المؤسسات المصرفية هي على رأس هذه المنظمات التي وجدت نفسها مجبرة على (تنويع منتجاتها المالية وتحسينها وتطويرها) بشكل تستطيع من خلاله استقطاب أكبر عدد من المتعاملين والمستثمرين؛ فأغرقت الأسواق المالية بأنواع مختلفة من المنتوجات المالية والبنكية، أقل ما يمكن القول عنها أنها أصبحت أكثر تعقيداً وتشابكاً، إلى درجة تعذر على مؤسسات التصنيف الدولية قياس مدى خطورتها؛ فكانت سبباً في الأزمة التي ما زلنا نعيشها ونترقب انجلائها.

فهل يمكن وضع حدود لعملية (الإبداع والابتكار) في المنتوجات المصرفية لتجنب أزمات مالية مستقبلاً؟ أو بعبارة أخرى: إلى أي مدى يمكن أن يكون (الإبداع والابتكار في التمويل المصرفي) "نعمة وليس نقمة" على الاقتصاد العالمي؟

المحور الأول: الإبداع والابتكار بين المفهوم والدواعي إليهما

يُوجد التباسٌ لدى البعض؛ سواءً من (المختصين) أو من (عامّة الناس) بين المقصود من الإبداع والابتكار؛ فنجدُ بعضهم يعرضُ أحدهما على أساسٍ معنى الآخر في المقالِ نفسه دونَ تمييزٍ؛ فيتحدّثُ عن (الإبداع) على أساسٍ أنّه ابتكارٌ والعكسُ صحيحٌ؛ إلا أنّ الأصلَ أنّ هناك اختلافاً بين المفهومين سيحاولُ الباحثُ الوقوفَ عليه (الاختلافِ بينهما)، مع إبرازِ أهمّ دواعي اهتمام المنظمة بهما كأداةٍ لتعزيزِ تنافسيّتها.

مفهوم الإبداع والابتكار:

يُقصدُ بـ(الإبداع) على أنّه: فكرةٌ جديدة يتمُّ تنفيذها بقصدِ (تطوير) الإنتاج أو العملية أو الخدمة، ويُمكنُ أن يتراوحَ أثرُ الإبداع في المنظّماتِ من إحداثِ (تحسيناتٍ) طفيفة على الأداء إلى إحداثِ تطويرٍ جوهريٍّ وهائلٍ، ويُمكنُ أن تتضمنَ هذه التحسيناتُ الإنتاجَ والطرقَ الجديدة في التكنولوجيا والهيكل التنظيمية والأنظمة الإدارية والخطط والبرامج الجديدة المتعلقة بالأفراد العاملين¹. وفي السياقِ نفسٍ فقد عرّفَ (الإبداع) على أنّه: "تطبيقُ فكرةٍ طوّرتُ داخل المنظمة، أو تمّت استعارتها من خارج المنظمة؛ سواءً كانت تتعلّقُ بـ(المنتج أو الوسيلة أو النظام أو العملية أو السياسة أو البرامج أو الخدمة)، وهي جديدةٌ بالنسبة للمنظمة حينما طبّقَها².

يمكنُ التمييزُ -بصفةٍ عامّة- بين ثلاثة أنواعٍ من التعاريف حسب نيل أندرسون ونيجل تتمثّل فيما يلي:

(الشخصُ المبدع . والمنتجُ الإبداعي . والعمليةُ الإبداعية).

* الشخصُ المبدع: يُعتبرُ البَشَرُ مُبدعينَ إذا ما أظهرُوا (قُدَراتٍ مُعيّنة)، أو حقّقُوا (إنجازاتٍ مُعيّنة)؛ أي: (سماتِ الشخصية). وفي بعض الحالات يُوصَفُ الشخصُ بأنه (مُبدعٌ) من خلال حقيقة مجال نشاطه؛ فمن المناهج الأكثرِ مرونةً لوضع تعريفٍ للشخص المبدع يكون بمعياري ما يمتلكه من سماتٍ مُعيّنة.

* المنتجُ الإبداعي: فالصفةُ المحورية له هي (الحداثة)؛ حيث ينبغي أن (يختلفَ المنتجُ بشكلٍ جوهريٍّ) عن المنتجاتِ كافّة التي سبّقتَه.

* أمّا العمليةُ الإبداعية: وهي الأكثرُ شيوعاً هو (اعتبارُ الإبداعِ عمليةً عقليةً)؛ فطبقاً لقاموس بنجوين السيكولوجي يُعرّفُ الإبداعُ بأنّه: (عمليةٌ عقليةٌ تُؤدّي إلى حُلُولٍ وأفكارٍ ومفاهيمٍ وأشكالٍ فنيّةٍ ونظريّاتٍ ومنتجاتٍ تتصّفُ بالتفردِ والحداثة)³.

1محمد الحراحشة وآخرون: أثر التمكين الإداري و الدعم التنظيمي في السلوك الإبداعي كما يراه العاملون في شركة الاتصالات الأردنية: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد33، العدد 2، 2006 م، ص: 248، 249.
2حنان رزق الله: أثر التمكين على تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة " دراسة ميدانية لعينة من كليات جامعة منتوري قسنطينة: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تدبير المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، (2009-2010) م، ص 47
3محمود حسن حسني ترجمة ل نيجل: نيل أندرسون، إدارة أنشطة الابتكار و التغيير دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004 م، ص 40-41 بتصرف.

تعريف الابتكار: هو قدرة الشركة على التوصل إلى ما هو جديد، يُضيف قيمةً أكبر وأسرع من المنافسين في السوق؛ أي: أن تكون الشركة الابتكارية هي الأولى بالمقارنة مع المنافسين في التوصل إلى الفكرة الجديدة أو المفهوم الجديد، أو الأولى في التوصل إلى المنتج، أو الأولى في الوصول إلى السوق.

انطلاقاً مما ذكر يمكن تعريف الابتكار على أنه: أفكارٌ تتصف بأنها (جديدة، ومفيدة، ومُتصلة بحلّ مشكلاتٍ مُعيّنة أو تجميع أو إعادة تركيب الأنماط المعرفية في أشكالٍ فريدة).

أو يتمثل في التوصل إلى حلٍّ خلاقٍ لمشكلةٍ ما أو فكرةٍ جديدة.

أما (الإبداع) فيتعلّق بوضع هذه الفكرة الجديدة موضع التنفيذ على شكل (عمليةٍ أو سلعةٍ أو خدمة) تُقدّمها المنظمة لربائنها أو المتعاملين معها¹.

دواعي المنظمة إلى الإبداع والابتكار

إنّ دواعي المنظمة إلى الاهتمام بهذين المفهومين نابعٌ من أهميتهما وكونهما أساس انطلاقها (المنظمة) نحو (الاستقرار والنمو)؛ وذلك من خلال (استغلال القدرات والإمكانات) كافة المتوفرة لدى مواردها المتنوعة؛ لذلك فإنّ (الإبداع والابتكار) يُوفّر للمنظمات:

البيئة التنظيمية المناسبة للنمو وتطور المنظمات: حيث يُوفّر (الإبداع والابتكار) للمنظمات البيئة المناسبة للتطور والنمو؛ فمقومات البيئة المبدعة تسمح بـ (بناء المنظمات والإصلاح والتطوير الإداري)؛ لذلك فإنّ تميز المنظمة يقوم على عاملٍ أساسٍ؛ ألا هو (تبنّيها وتنميتها لبيئة تنظيمية تؤصّل الإبداع والابتكار كهدفٍ تنظيميٍّ مُتجدّدٍ ومطلوبٍ)، ويكون ذلك من خلال مراعاة النظم والأساليب والوسائل التالية²:

- تبنّي نظامٍ مؤسسيٍّ يقوم على المشاركة وتأسيس قنوات الاتصال المفتوحة.
- اعتبار التدريب واجباً وظيفياً مُتصلاً ومُتجدّداً للعاملين كافةً.
- الاهتمام وإعطاء الأولوية للبحث والتجريب، وتوفير المخصّصات المالية الكافية لذلك.
- وضع معايير موضوعية لتقييم الأداء وتقوم على تأكيد الثقة في العاملين وتشجيعهم على (المبادرة والمبادرة والابتكار والتجديد)، ووضع نظمٍ للحوافز تؤمّن المكافأة (المادية والمعنوية) للمبدعين.
- التوجّه نحو التنظيمات اللامركزية التي تحقّق قدرًا من الاستقلالية والمرونة في التنفيذ.
- التفاعل بين الكيان المؤسسي والبيئة المحيطة به؛ ممّا (يوسّع ويُعظّم قدرات المؤسسة وإمكاناتها الإبداعية)، ويتيح لها الفرصة في استقطاب (الخبرات والقدرات والإمكانات) المتوفرة في البيئة والاستفادة منها.

انجم عبود نجم: إدارة الابتكار، المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة. دار وائل للنشر، عمان، 2003م، ص 22.
عبد الرزاق سالم الرحايله: نظرية المنظمة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010 م، ص 247-248 بتصرف.

● أن تبذل القيادة الإدارية جهدها في تهيئة المناخ التنظيمي للإبداع.

تنمية المهارات الإبداعية: أي تطوير مهارات وقدرات الأفراد في المستويات الإدارية المختلفة، وتنمية معارفهم الإدارية والتنظيمية، وتمكينهم من ممارسة وظائف العملية الإدارية بكفاءة؛ حيث يُعتبر ذلك حاجة ملحة للترشيد، في توجيه الموارد المختلفة للمنظمة بما يوجد نوعاً من التميز للمنظمة مقارنةً بمنافسيها.

تحقيق التميز في المنتج أو الخدمة: ويكون ذلك بر تقديم خدمة، أو منتج متميز بأسلوب مقبول وتكلفة أقل وجودة أعلى، وهذا بتوافر ثلاث خصائص أو مزايا:

● **الاختلاف والتميز:** ويُقصد بذلك اختلاف (المنتج أو الخدمة) التي تُقدمها المنظمة بصورة إيجابية عن (منتجات أو خدمات) منافسيها؛ حيث أن لكل منتج دورة حياة (تبدأ بمرحلة التقديم، وتنتهي بمرحلة الاضمحلال)؛ لكن على المنظمة السعي لإيجاد حلول لإطالة دورة حياة هذا المنتج أطول وقت ممكن؛ وذلك من خلال (التغلب على التحديات أو تأجيلها أو تحويلها أو تقليل مخاطرها) ، ويأتي ذلك من خلال (منظومة أفكار مبتكرة قادرة على إيجاد الحلول الملائمة) ويكون ذلك باتخاذ القرارات الإبداعية التي تشمل (النشاطات والأساليب) الإدارية كافة.

● **سرعة الاستجابة:** وتمثل سرعة الاستجابة في (تقديم الخدمات والمنتجات) للاستجابة ل(رغبات وتوقعات) العملاء (المتغيرة والمتجددة)؛ لإيجاد قيمة جديدة ومضافة؛ من خلال السعي نحو (التغيير وتحسين) المتطلبات الأساسية للسُّلع والخدمات، و يُساهم (الفرد المبدع في تحسين جودة الخدمة أو المنتج)؛ وبالتالي إيجاد نوع من التأييد الذي يؤدي إلى إبراز المؤسسة كمصدر لبناء القدرات التنافسية.

انخفاض التكلفة: إن معظم المنظمات تُركّز جهودها على (تحسين المنتجات أو تطوير تقنيات) جديدة؛ لإنتاج هذه المنتجات مقابل تكلفة منخفضة؛ لأن الهدف الأساس لعملية الإبداع هو تخفيض التكلفة الوحدوية بصفة خاصة؛ مما يعطيها ميزة تنافسية تُمكنها في الأعم الأغلب من تحقيق أرباح ضخمة؛ وهذا الاحتمال يمنح المؤسسات حافزاً قوياً للسعي وراء (منتجات أو عمليات واستراتيجيات) مبتكرة¹. هذا فيما يخص المنظمات بشكل عام؛ أما (المؤسسات المصرفية) فزيادة على ما تمّ بيانه فيمكن للإبداع والابتكار أن يسمح لهذه المؤسسات من تحقيق ما يلي:

1 عبد الرزاق سالم الرحايله: مرجع سابق ص 256 بتصرف.

- ✓ الميزات التنافسية في المجالات (المالية والمصرفية)؛ بحيث تكسبُ المصارفُ الوطنية الحصةَ السَّوقيةَ المرغوبةَ بين منافسيها من البنوك الأجنبية القوية.
- ✓ تمكُّن من الوصول إلى قاعدةٍ أوسع من العملاء.
- ✓ تقديم خدماتٍ مصرفيةٍ كاملةٍ وجديدة.
- ✓ خفض تكاليف التشغيل.
- ✓ زيادة كفاءة أداء المصرف.

المحور الثاني: واقع الإبداع والابتكار في المؤسسات المصرفية

إذا ما تحدّثَ الباحثُ عن (الإبداع والابتكار في المؤسسة المصرفية) يكون قد قصدَ ما يُعرَفُ بـ (الإبداع المالي)؛ فهو مُصطلحٌ ذاعَ صيته، وعلا شأنه في أوساطِ المؤسساتِ المصرفية؛ سواءً (التقليدية أو الإسلامية) ممّا ينبغي علينا الوقوفُ على (مفهومه، وأهم نماذجه، على مستوى الصيرفة بشقيها -التقليدية والإسلامية-، وما عواقبه؟).

مفهوم الإبداع المالي

يُعرِّفه GOWLAND على أنه: "إدخالُ منتجٍ جديدٍ إلى السوق، أو إنتاجُ منتجٍ موجودٍ؛ ولكن بطريقةٍ جديدةٍ"؛ فمنذُ بدايةِ السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي -العشرين-، عرّفت الأسواقُ المالية دخولَ ابتكاراتٍ ماليةٍ جديدةٍ ومُتسارعةٍ؛ فـ (الإبداع المالي) هو سببٌ ونتيجةٌ لتغيراتٍ هيكليةٍ رئيسيةٍ ثلاثة؛ ألا وهي: *التطور الكمي للسوق، *وتسيير الميزانيات، *وبروز التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات¹.

أمّا Jaen-Paul ABRAHAM فيرى أنّ الإبداع المالي:

"مصطلحٌ جديدٌ؛ ولكنه تتمّةٌ أو تكملةٌ للفكرة التي دافع عنها طويلاً Schumpeter؛ لما لها من علاقةٍ غير مباشرةٍ على النمو الاقتصاديّ.

يأخذُ (الإبداع المالي) سمةَ النهضة التّقنية الداخليّة المعنوية) ومن الممكن أن يأخذَ الطابعَ المُدمرَ".

وعن الدور الاقتصاديّ للابتكار المالي: فيرى ما يلي: "للابتكار المالي آثارٌ أساسيةٌ عند المنبع وعند المصب؛

* عند المنبع تُؤثّر في تطوير قطاع الإعلام الآلي والاتصالات، * وعند المصب تظهرُ جهوده بشكلٍ غير مباشرٍ على تدني أعباء الخدمات والتي تنعكس على الزبائن، ومن ثم على النشاط الاقتصادي. وحتى نجني النتائج المرجوة يجب (تسيير وتطوير) عوامل النمو في كلٍّ من (المؤسسات)، والمحيط العام (الاقتصادي والاجتماعي والقانوني)؛ وبالتالي فلن يكون الإبداع المالي بمفرده محركاً للتنمية الاقتصادية".

¹ GOWLAND D. (1991), Financial Innovation in Theory and Practice, in Green C. J. and D.T. Llewellyn (eds.), *Surveys in Monetary Economics*, Oxford, Basil Blackwell, vol. 2. , p.79

كما يُضيفُ أن الابتكارات المالية تُولّد خدماتٍ جديدةً - لاسيّما أشكالَ الوساطة التي (تُوجدُ وتُوفّرُ) جواً من (المشاركة والمتابعة) الإيجابية بين مختلف الوسطاء الماليين من أجل تمويل الاقتصاد¹.

عواقب الإبداع المالي في المؤسسات المصرفية:

إنّ الأزمة المالية العقارية التي اندلعت مع نهاية (٢٠٠٧ وبتداية ٢٠٠٨) م خيرُ مرجعٍ للوقوف على العواقب الوخيمة التي خلّفها الإفراط في عمليات الإبداع والابتكار؛ فحسب مهندسٍ الصناعة المالية فقد أشادوا بنمو عملية التوريق؛ لأنّها - حسبهم - وسيلةٌ للحدّ من مخاطر النظام المصرفي بحكم أن توزيعها على المستثمرين يُسهّل إدارتها. لكنّ عندما اندلعت الأزمة أصبح واضحاً أنّ تنويع المخاطر لم يتحقّق في الواقع؛ حيث تطوّرت أسواق تداول أوراق الرهن العقاري، شملت البنوك والشركات المالية، ليس في السوق الأمريكية وحدها؛ بل على مستوى العالم، واكتظت خزائن هذه البنوك والشركات بتلك الأوراق الممثّلة للرهن العقاري (الناجية عن عملية التوريق)، وهو ما أدّى إلى إيجاد فقاعة "افتراضية" لقيم العقارات الأمريكية؛ فالقيمة الورقية للعقارات ابتعدت تماماً عن القيمة الحقيقية للأصل العيني (العقار)، وقيمة الأوراق الممثّلة للرهن العقاري أخذت أيضاً تتباعد عن القدرة الحقيقية للمقترضين الأصليين على تسديد الأقساط وفوائدها. سرعان ما اصطدم "الافتراض بالواقع"، فتوقّف عدد من المقترضين عن سداد الأقساط، ومن ثمّ بدأت البنوك العقارية في (الحجز على العقارات، وطردها سكانها)؛ ممّا تسبّب في حالة من الذعر في القطاع المالي بأكمله؛ فلم يعد أحدٌ يعرف بالضبط ما هي نسبة القروض السيئة التي لن يتمّ سداد قيمتها، ولا درجة انتشار تلك الأوراق التي تمّ تداولها في القطاع المصرفي بوجه عام².

فتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية والتشابك المالي العالمي الذي فرضته العولمة المالية كان كفيلاً لنقل العدوى من سوق العقارات في الو. م. إلى سائر أنحاء العالم، ومن ثمّ إلى سائر القطاعات لتمسّ القطاع الحقيقي مع بداية سنة ٢٠٠٩ م، لتتبعها بأزمة مديونية سنة ٢٠١٠ م. فولدت أزمة ثقة لدى مؤسسات مصرفية كانت تتمتع بتصنيف جيد؛ فزعزعت استقرارها، وتدنت أسعار منتوجاتها؛ لتلحق بموجة الانهيار الذي طال حتى المؤسسات الكبرى التي كانت سابقاً تُعتبر أكبر من أن تُفلس.

امداخلة للدكتور: لسوس مبارك حول الإبداع المالي في المؤسسات بين الرغبة والرغبة " في الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة- دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية يومي 18-19 من ماي 2011 م. Jean Paul Abraham :Monetary and Financial Thinking in Europe – Evidence from Four Decades of SUERF Vienna: SUERF (SUERF Studies: 2003)p 147-148

²سامح نجيب: الأزمة الرأسمالية العالمية. الزلزال و التوابع" مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، الطبعة الأولى نوفمبر 2008م، ص 8.

فمشكلة هذه الأخيرة (المؤسسات المصرفية ذات التصنيف الجيد) أنها وجدت في بيئة يغلب عليها الطابع الكوني وليس لها ذنب؛ إلا لكون منتوجاتها ضمن السوق الذي يحوي كمّاً هائلاً من منتوجات مختلفة وتصنيفات متباينة.

فإلى أي مدى سيكون (الإبداع والابتكار في المؤسسات المصرفية فعلاً في بيئة يغلب عليها الطابع الكوني؟

المحور الثالث: آفاق الإبداع والابتكار في المؤسسات المصرفية

مما لا شك فيه أن أهمية الابتكار والإبداع لدى المؤسسات المصرفية لا يمكن نكرانها، كما لا يمكن أن نغض الطرف عن الكارثة المالية والاقتصادية التي سببتها آلة الإبداع المالي على المستوى العالمي؛ (فر الإبداع والابتكار لما لهما من مميزات وخصائص تجعل المؤسسة المصرفية تسترسل فيهما من أجل الحفاظ على تنافسيتها وديمومتها؛ لهما من السلبيات ما تحول بينها وبين الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي؛ لذا لابد من الوقوف على أهم الآليات التي تسمح بجعل الإبداع والابتكار بناءً لا هداماً؛ وذلك استناداً إلى ما بجعبتنا من معطيات حول أهم العوامل التي أدت إلى نشوء وتفاقم الأزمة المالية والاقتصادية التي نعيشها.

آلية تعزيز الرقابة وتعزيز الشفافية والاستقلالية

يمكن اختصار هذه الآلية في النقاط التالية:

الكفاءة في تقدير مخاطر السوق وحسن إدارتها: على مدى العشرين سنة الماضية شهدت الأسواق المالية تطوراً

كبيراً جعلت النظام المالي أكثر عرضة للصدمات ساهم في ذلك كل من (عملية التوريق، المشتقات المالية والاندماج الكامل) لأسواق العالم.

تم وضع معايير تنظيمية تقوم على أساس أنه إذا ظلت كل مؤسسة مالية سليمة يكون النظام المالي سليماً بأكمله؛ لكن هذه الرؤية لم تأخذ في الحسبان الأخطار الناجمة عن الابتكارات وأثرها على الأسواق المالية؛ حيث يمكن أن تصيب أسواقاً أخرى من خلال (التشابك والاتصال) المباشر بينها من خلال (تكنولوجيا الإعلام الآلي، وتدقيق المعلومات).

وعليه نجد أن الأسواق المالية المستقرة لم تأخذ بعين الاعتبار الآثار المحتملة الناتجة عن فشل سوق وتعثره، على بقية الأسواق؛ حتى سرعان ما واجهت الأسواق المالية اضطراباً أوسع زاد من حدته إحجام المؤسسات المالية عن تمويل آخر-رغم جدارتها الائتمانية-؛ وذلك راجع إلى انعدام الثقة، وسوء إدارة المخاطر بالاعتماد على نماذج تقليدية أثبتت فشلها في احتواء هذه المخاطر¹.

¹Claes Norgren: « The Causes of the Global Financial Crisis and Their Implications for Supreme Audit Institutions » riksrevisionen, Stockholm, October 2010, p 22

إنَّ تصاعُدَ حِدَّةِ المنافِسةِ بينَ المتدخِليْنِ في السُّوقِ المصرفيةِ، وزيادةَ نسبةِ المخاطرِ المُحمَّلةِ التي قدَ تنشأُ مِنَ العوالمِ الداخليَّةِ التي تتعلَّقُ بِ(نشاطِ وإدارةِ) البنكِ، وكذلكِ العوالمِ الخارجيَّةِ الناتجةِ عن تغيُّرِ البيئَةِ التي يعملُ فيها البنكُ- وعلى وَجْهِ الخُصوصِ البيئَةِ العالميَّةِ- في ظلالِ هذهِ الظروفِ أدَّى ذلكَ إلى الاهتمامِ بمعاييرِ كفايةِ رأسِ المالِ في البنوكِ؛ فقامتْ "لجنةُ بازل" الدوليَّةُ بإصدارِ مجموعةٍ من المعاييرِ لوضعِ حُدودٍ دُنيا لرأسِمالِ البنكِ لمُقابَلَةِ مخاطرِ الائتمانِ بَغيةَ الحفاظِ على استقرارِ النظامِ المصرفيِّ العالميِّ؛ فالمُؤسَّساتُ المصرفيةُ مُلزَمةٌ للانصياعِ إلى هذهِ المعاييرِ التي تمَّ تحديثُها من خلالِ "بازل ٣" سنة ٢٠١٠؛ للحيلولةِ دُونِ الوُقوعِ في مشاكلِ السيولةِ أو ما شابهَ ذلكَ.

دعمُ استقلاليَّةِ وشفافيَّةِ وكالاتِ التصنيفِ الائتمانيِّ في تقييمِ المخاطرِ:

لقد ساهمَ فشلُ وكالاتِ التصنيفِ الائتمانيِّ في تقييمِ مخاطرِ المنتجاتِ الجديدةِ المعقَّدةِ في ظُهورِ هذهِ الأزمةِ؛ فوكالاتِ التصنيفِ كسبتْ ثِقَةَ المستثمِرينَ؛ فهيَّ بمثابةِ (الحارسِ والمراقبِ) للسوقِ الائتمانيِّ من خلالِ (رصدِها وإصدارِها) تصنيفاتٍ لكمِّ هائلٍ من المنتجاتِ الماليَّةِ التي تُصدِرُها المُؤسَّساتُ والشركاتُ، والحكوماتُ في العالمِ؛ والتي من خلالها يتَّخذُ المستثمِرونَ قراراتِهِم في الاستثمارِ حسبَ درجةِ تحمُّلِهِم للخطرِ.

إنَّ الإشكالَ هو أنَّ هذهِ المُؤسَّساتِ قامتْ بتصنيفِ الديونِ العقاريَّةِ المشتراةِ مِن قِبَلِ بنوكٍ كبيرةٍ وقويَّةِ أمثالِ مورغان ستانلي وليمان برذرز؛ بإعطائِها تصنيفاً ائتمانياً مُرتفعاً آمناً (AAA)؛ تبعاً لحجمِ البنكِ وشُهْرَتِهِ، وليسَ وفقاً لمعاييرِ التصنيفِ المعتمَدةِ؛ ممَّا جعلَ هذهِ البنوكِ تتجاهلُ حجْمَ المخاطرِ التي تتعرَّضُ لها. بالإضافةِ إلى ذلكَ؛ ونظراً لِتضارُبِ المصالحِ وتداخلِ العلاقاتِ بينَ الشركاتِ ووكالاتِ التصنيفِ، كانت تُقدِّمُ هذهِ الأخيرةُ توصياتٍ إلى الجهاتِ المُصدِّرةِ حتى تحقِّقَ التصنيفُ المطلوبَ¹. وفي السياقِ نفسه يقولُ المليارديرُ المعروفُ **George Soros**: "بأنَّ الانتعاشَ الكبيرَ أصبحَ خارجَ السيطرةِ عندما أصبحتِ الأدواتُ الجديدةُ معقَّدةً جدًّا؛ ممَّا أدَّى إلى توقُّفِ السلطاتِ الرقابيةِ عن احتسابِ المخاطرِ، وبدأتْ بالاعتمادِ على نظريةِ إدارةِ البنوكِ في تقييمِها لهذهِ الأخطارِ. وتقريباً فإنَّ وكالاتِ التصنيفِ الائتمانيِّ قد اعتمدتْ على المعلوماتِ التي زوَّدها بها مُنشؤُ هذهِ المنتجاتِ الجديدةِ Synthetic Products"².

وهنا يكمنُ الخللُ في التصنيفِ حيث لم يكنْ موضوعياً، وغيرَ مدروسٍ جيِّداً؛ حتَّى يكونَ عندَ مستوى الخطرِ الملازمِ للورقةِ الماليَّةِ المُصدِّرةِ؛ لذا وَجِبَ مُراجَعَةُ عَمَلِ هذهِ المُؤسَّساتِ ودعمِها بِ(الاستقلاليَّةِ والشفافيَّةِ) في تصنيفِ المنتجاتِ.

¹ Claes Norgren o cit,p 23

² بحث من إعداد عبد الرحمن عبد اللطيف عبد الرحمن "رئيس قسم الاستثمار بالبنك المركزي الأردني" بعنوان "أسباب الأزمة المالية العالمية" مقدم في إطار مؤتمر تحديات عولمة الأنظمة المالية "الأردن 2009 م على الموقع الإلكتروني: www.bourse.info

تسليط الرقابة على صناديق التحوط والصناديق السيادية¹:

تُعرّف صناديق التحوط **hedge funds** على أنّها مؤسساتٌ نخبويّة؛ لأنّها ليست مفتوحةً أمام أفراد المجتمع كافةً؛ بل مُقتصرّةً على نخبةٍ من الأقرباء والأغنياء، كلُّ صندوقٍ يستوعبُ ٥٠٠ مستثمراً كحدّ أقصى، يدفعُ كلُّ منهم رسومَ اشتراكٍ بقيمةٍ مليون دولار كحدّ أدنى، ويصلُ أجرُ مديرِ الصندوق إلى ٢٪ من قيمةِ أصولِ الصندوق، و٢٠٪ من الأرباح، والملفّتُ للانتباه أنّ هذا الصندوق غيرُ مُسجّلٍ ولا يخضعُ للرقابةِ مثل صناديقِ الاستثمارِ العاديةِ، وهُنّا تكمنُ خطورتهُ.

ونظراً للنجاح الكبير الذي حقّقته هذه الصناديق وانتشارها عبرَ أنحاءِ العالمِ فقد استدرجتِ الصناديقُ السياديةُ عبرَ العالمِ، واستهوتها لاستثمارِ فوائضِ السيولةِ المتراكمةِ عندها، فذاعَ صيتها حتى أنّها وصفتُ بـ (مالِكَة الكون)؛ لأنّ (معاملاتها) وصلتْ إلى ٣/١ من مداواتِ الأسهمِ، و(قيمةُ أصولها) ٢ تريليون دولار في سنة ٢٠٠٦ م. تقومُ صيغةُ عملِ هذه الصناديقِ على أساسِ الاقتراضِ من مؤسساتٍ ماليةٍ وبنوكٍ بأسعارٍ فائدةٍ منخفضةٍ، ومن ثمّ استثمارِ هذه الأموالِ على شكلِ قروضٍ بفوائدٍ مرتفعةٍ، وتُحقّقُ بذلكَ أرباحاً من الفرقِ بينِ سعريّ الفائدةِ. قامتُ هذه الصناديقُ بالاستثمارِ في أدواتٍ ماليةٍ عاليةٍ المخاطر تُدرُّ أرباحاً خياليّةً، وكانتِ سنداتُ الرهنِ العقاريِّ (subprime) أحدَ هذه الأدواتِ. لم تكتفِ بالاستثمارِ فحسب؛ بل قامتُ بنوعٍ من المقامرةِ بالرّهانِ على انخفاضِ سوقِ الائتمانِ، وتراجعِ قيمةِ الأوراقِ الماليّةِ المدعومةِ بأصولِ (ضمينها القروضُ العقاريّة) والتأمينِ عليها لدى شركاتِ التأمينِ.

وبالتالي عند عدم القدرة على سداد القروض فإن شركة التأمين تُعوّضُ المبلغَ كاملاً ١٠٠٪؛ وبذلكَ حقّقَ كبارُ الأثرياءِ والمستثمرونَ أرباحاً وصلتْ ١٠٠٪ في حين لا تتعدّى أرباحُ المستثمرِ العاديِّ ٤٪.

نظراً لضخامةِ الأموالِ المتاحةِ لصناديقِ التحوطِ والصناديقِ السياديةِ، ومخاطرِ نقصِ الشفافيةِ ونقصِ الرقابةِ الفعّالةِ على أموالها، وميلها نحوَ تحمّلِ مخاطرٍ أكبرَ سعياً وراءَ تحقيقِ عائدٍ أكبرَ بزيادةِ مضارباتها، كلُّ ذلكَ أسهمَ في عدمِ استقرارِ الأسواقِ التمويليةِ، كما أسهمَ في زيادةِ حجمِ الفقاعةِ؛ فتضرّرتُ كثيراً من انفجاره فعليه أصبحتِ الرقابةُ على هذه الصناديقِ ضرورةً ملحّةً حتى تحدّ من التصرفاتِ الهمجيّةِ الجشعةِ لها والتي ساهمتْ في دعمِ منتوجاتٍ رديئةٍ كان من المفروضِ عدمُ تداولها في السوقِ.

آلية ترشيده السياسات التنظيمية وتوحيدها:

إنّ الحكوماتِ والبنوكَ المركزيّةَ هي المسؤولّةُ عن دعمِ الاستقرارِ في الأنظمةِ الماليّةِ المحليّةِ. بعضُ أسبابِ الأزمةِ يكمنُ في فشلِ سياساتِ (التنظيمِ والرقابةِ والإشرافِ) على السوقِ الماليِّ، وتفاقمِ القراراتِ السياسيّةِ التي ساعدتْ على

لمرقة بحث للدكتورة ثريا الخزرجي "الأزمة المالية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات و سبل المواجهة"، مجلة كلية بغداد العدد 120، ص 310-311 بتصرف

تفشي عملية الإقراض؛ لذا لا بُدَّ لها من مُراجعة هذه السياسات التنظيمية المحلية لما لها من أثرٍ على المستوى العالمي. يظهر ذلك جلياً كآلاتي:

مراجعة الإطار القانوني والتشريعي لتحمل الأخطار:

قامت الجهات التشريعية في الولايات المتحدة بسنِّ قوانين وتشريعات كثيرة تُشجّع المؤسسات المالية على إبرام عقودٍ واتفاقياتٍ تحملُ كثيراً من المخاطر؛ وذلك لإيمانها بقُدرة الأسواق اللامحدودة على تنظيم نفسها، و من بين هذه القوانين:

* قانونُ العقود الآجلة (Commodity Futures Modernization) (CFMA).

* وقانونُ غرام ليش بليلي (Gramm – Leach–Bliley) (GLBA) وجاء في هذا القانون ما يلي:

(لا يوجد في تاريخنا ما يؤكد صحة الفكرة الشائعة في الأسواق التي تقول إنه:

) كلما ازداد التنظيم قلَّت الأخطاء، كما أنه لا يوجد أحدٌ يمكن أن يبرهن على صحتها).

كما سنت الحكومة أيضاً قانوناً يضمنُ لمثل هؤلاء المقرضين تعويضاً عن بعض الخسائر التي قد يتكبّدونها من جراء سياسة الإقراض، كذلك تحمّلت الوكالات الاتحادية لتسهيل الائتمان – وبدعمٍ من الحكومة – الخسائر المالية الكبرى التي حدثت بسبب تبنيها لهذه السياسة التوسعية¹؛ لذا فإنَّ هذه القوانين والتنظيمات يجب مراجعتها للحد من الاندفاع القوي للمستثمرين نحو تحمل المخاطرة.

وضع مقاييس معيارية متناسبة مع طبيعة كل منتج مبتكر²:

نظراً لتعقيد وصعوبة فهم الأدوات المالية المبتكرة (المشتقات المالية) فقد زادت صعوبة ذلك من (إعطاء تقويم دقيق على مدى كفاءة هذه الأدوات المالية)، وتعذّر على المنظمين ضبطها وإدارتها، وبالتالي غموض المخاطر المرتبطة بها، لذا وجب إعادة النظر في كيفية قياسها.

حيث فرقت بعض المؤسسات المالية في التحليل بين (إدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السيولة وإدارة مخاطر السوق)³؛ استناداً إلى أي منتج بنكي متعارف عليه؛ لكن هذا الفصل ليس صحيحاً عندما يطبّق على منتجات معقدة كالمشتقات المالية بأنواعها المختلفة، ولاسيما المرتبطة منها بسندات الرهن العقاري، وهو ما أدى إلى تحمل هذه المؤسسات آثاراً سلبية مركبة لم تكن في الحسبان.

1. نبال محمود قصبية: "تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة، الأسباب و التداعيات، والعلاج" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28 العدد الأول 2012 م ص 552-553، بتصرف.

2. نبال محمود قصبية: مرجع سابق ص 552 بتصرف.

3. مخاطر الائتمان: خطر التعرض لخسارة بسبب عدم قدرة المدين على السداد. مخاطر السيولة: عدم القدرة على تحويل الأصول المالية إلى نقد بسعر السوق (صعوبة البيع)، مخاطر السوق: الخسائر المتوقعة بسبب تغير أسعار الفائدة.

مراجعة قواعد تنظيم المؤسسات المالية الاستثمارية وتفعيل الرقابة عليها :

من المعروف أنه للتوسع في القروض لا بد من توافر هامش ضمان يكفي لإتمام تلك القروض على وجه مأمون يخفف من مخاطرها بالنسبة لطرفيها المقترضين والمقرضين.

فالبنك أو المؤسسة المالية لا يجوز لها أن تقرض بأكثر من نسبة معينة من (رأسمالها واحتياطها) حتى لا تتعرض لمخاطر الإفلاس إذا ما توقفت بعض عملائها المقترضين منها عن السداد. وهو ما يطلق عليه بالرافعة المالية، المتعلقة بنسبة قروض المؤسسة المالية إلى حجم رأسمالها، والتي وضعت "اتفاقيات بازل" قواعد تنظيمها والرقابة عليها من قبل السلطات المالية. فلا تقرض إلا في حدود نسبة معينة لا تتجاوزها وهو ما خالفته مؤسسات التمويل.

فإذا ما كانت البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية وتتحكم في نشاطها التمويلي، بما لا يتجاوز نسبة الرافعة المالية فإن إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لا تخضع لرقابة البنوك المركزية؛ مثل بنوك الاستثمار في الو. م. أ، أدى إلى أن تفلت من رقابة البنوك المركزية لتتوسع في نشاط الإقراض بأكثر من رأسمالها، بدرجة جعلت إيراداتها وأصولها المالية لا تفي بالتزاماتها، وهذا ما يجب تداركه مستقبلاً؛ فلقد كانت تدير أموالاً بقيمة ١٢٩ مليار من الدولارات في حين رأسمالها لم يتجاوز الأربعة مليارات وسبعمئة مليون دولار. وبالتالي كانت الرافعة المالية تمثل ثلاثين مرة من قيمة رأسمالها؛ بل زادت لأكثر من ستين ضعفاً في حالة USB وبنك ليمن Lehmen.

وتشير تقديرات بنك التسوية الدولية إلى أن حجم الأموال التي يتم التعامل بها عالمياً خارج نطاق الرقابة يصل إلى ٦٠٠ تريليون دولار¹.

إضافة إلى ما سبق بيانه وذكره عن الرقابة على المشتقات المالية وتعذرهما، عمدت بعض الشركات إلى نقل كيائها القانوني إلى ما يسمى (الوحدات الضريبية) علماً أن كيائها الفعلي يبقى في البلد نفسه وتعمل كمستثمر أجنبي؛ وذلك للاستفادة من الإعفاء الضريبي الذي تتيحه مثل هذه الوحدات والتكتم على أعمال الشركات جميعها؛ سواء كانت أعمالاً (شرعية أم غير شرعية) كعمليات غسل الأموال².

توحيد القوانين والتنظيمات المالية على المستوى العالمي :

من دواعي توحيد الإجراءات والتنظيمات الخاصة بالمعاملات المالية على المستوى العالمي، حيلة ريبو ١٠٥ التي استغلها بنك ليمن برذرز اعتماداً على تدخل كيانات مالية في الولايات المتحدة مع الخارج.

فإضافة إلى بنك ليمن برادرز هوليدنج تتدخل وحدة ليمن للخدمات المالية خاصة (LBSF)؛ حيث ينقل مخزون الأوراق المالية إلى وحدة ليمن في أوروبا (LBIE)؛ والتي تقوم بدورها بالمعاملات نيابة عن بنك ليمن؛ حتى تكون في النهاية شكلاً من أشكال البيع، وليس من أشكال القروض عند تقديمه تقاريره المالية. تُنفذ

1 د علا عادل علي: الأزمة المالية العالمية: تأثيراتها وطرق مواجهتها "النهضة المجلد الرابع عشر العدد الأول 2013 ص 14
2 أنبال محمود قصبية، مرجع سابق ص 553-554 بتصريف

اتفاقيات الريبو - عادةً - من قِبَلِ وَحَدَةِ ليمان براذرز الدولية (أوروبية)؛ لأنَّ هذا النوعَ من خيارات البيع صحيحٌ بموجب القانون البريطانيّ.

ولا يمكنُ في الأعمَّ الأغلبِ القيامُ بهذا النوعِ من البيعِ بموجب قانون الولايات المتحدة¹، وهُنَا يكمنُ الخللُ؛ حيثُ استطاعَ بنكُ ليمان براذرز من اغتنامِ فُرْصَةِ اختلافِ التشريعاتِ؛ ليغرقَ السوقَ بمنتجاتٍ غيرِ جديدةٍ بمقامٍ أضخمِ بنكٍ على مستوى العالمِ فكانت الكارثةُ.

يُستخلصُ من كلِّ ما سبقَ أنَّ الإبداعَ والابتكارَ روحُ المؤسسةِ المصرفيةِ وعصبُها لا بُدَّ من انتهاجه؛ لكنَّ يجبُ مرافقتهُ بمجموعةٍ من (الإجراءاتِ والقواعدِ والترتيباتِ) التي تحكمه وتؤطره مثلما بينَ أعلاه، وإنَّ كان هذا كُلُّه عبارةً عن رؤىٍ اقتصاديةٍ، ترجمةً لعينةٍ من الأسبابِ التي أدتْ إلى حدوثِ الأزمةِ الماليةِ العالميةِ، ينبغي على الدَّارسينَ وأهلِ الاختصاصِ (إعادةُ المراجعةِ والوقوفِ على الجليِّ والخفيِّ الذي يحمله طابعُ الابتكارِ والإبداعِ).

أضِفْ إلى ذلك أنَّ هذه الآفاقَ المرجوةَ من الإبداعِ والابتكارِ لا يمكنُ استثنائها من الصيرفةِ الإسلاميةِ التي لم يكنْ للأزمةِ الماليةِ الراهنةِ أثراً كبيراً عليها؛ إلا أنها أمامَ اختبارٍ كبيرٍ حولِ شرعيةِ الإبداعِ والابتكارِ في منتجاتها الماليةِ، ومدى استجابةِ منتجاتها إلى تطلُّعاتِ المستهلكينَ - إنَّ صحَّ التعبيرُ -، مع توخِّي الحذرِ في محاكاةِ الصيرفةِ التقليديةِ، لاسيَّما بعدَ قيامِ هذه الأخيرةِ بفتحِ نوافذِ لها تتبنَّى الصيرفةَ الإسلاميةِ.

المراجع:

1. محمد الحراشنة وآخرون: أثر التمكين الإداري والدعم التنظيمي في السلوك الإبداعي كما يراه العاملون في شركة الاتصالات الأردنية: دراسة - ميدانية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 2، 2006م.
2. حنان رزق الله: أثر التمكين على تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة "دراسة ميدانية لعينة من كليات جامعة منتوري قسنطينة: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، (2009-2010)م.
3. محمود حسن حسني ترجمة ل نيجل / نيل أندرسون، إدارة أنشطة الابتكار والتغيير دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004.
4. نجم عبود نجم: إدارة الابتكار، المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة. دار وائل للنشر، عمان، 2003م.
5. عبد الرزاق سالم الرحابله: نظرية المنظمة و مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010م.
6. GOWLAND D. (1991), Financial Innovation in Theory and Practice, in Green C. J. and D. T. Llewellyn (eds), Surveys in Monetary Economics, Oxford, Basil Blackwell, vol. 2.
7. مداخلة للدكتور: لسوس مبارك حول الإبداع المالي في المؤسسات بين الرغبة والرهبة" في الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة- دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية يومي 18-19 من ماي 2011م. Jean Paul Abraham : Monetary and Financial Thinking in Europe - Evidence from Four Decades of SUERF Vienna: SUERF (SUERF Studies: 2003).
8. سامح نجيب: الأزمة الرأسمالية العالمية. الزلزال و التوابع " مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، الطبعة الأولى نوفمبر 2008 م.
9. Claes Norgren: « The Causes of the Global Financial Crisis and Their Implications for Supreme Audit Institutions » riksrevisionen, Stockholm, October 2010.

أ. يوسفات علي: الحيل المحاسبية و المالية ودورها في خلق الأزمات المالية"، بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62 سنة 2013 ص 31-33 بتصرف،

10. بحث من إعداد عبد الرحمن عبد اللطيف عبد الرحمن " رئيس قسم الاستثمار بالبنك المركزي الأردني " بعنوان "أسباب الأزمة المالية العالمية" مقدم في إطار مؤتمر تحديات عملة الأنظمة المالية "الأردن 2009 م على الموقع الإلكتروني : [www. bourse. info](http://www.bourse.info)
11. ورقة بحث للدكتورة ثريا الخزرجي " الأزمة المالية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة" ، مجلة كلية بغداد العدد 20؛.
12. أ. نبال محمود قصبية: "تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة، الأسباب والتداعيات، والعلاج" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 العدد الأول 2012م .
13. د. علا عادل علي: الأزمة المالية العالمية: تأثيراتها وطرق مواجهتها" النهضة، المجلد الرابع عشر، العدد الأول 2013م .
14. أ. يوسفات علي: الحيل المحاسبية والمالية ودورها في خلق الأزمات المالية" ، بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62 سنة 2013 م ص 31-32-33 بتصرف .